

تقرير "وكالة ستاندرد آند بورز"
بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت
ترجمة موجزة
17 يوليو 2020

أكدت وكالة "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) بتاريخ 17 يوليو 2020 التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (AA-) مع تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف من مستقرة إلى سلبية، في ضوء استمرار نفاد المصدة السائلة للمالية العامة. هذا، وجاء هذا التخفيض في النظرة المستقبلية بعد تخفيض أجرته الوكالة في 26 مارس 2020 من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث تناول التقرير أربعة أجزاء رئيسية هي: النظرة العامة للتصنيف (Overview)، وقرار التصنيف (Rating Action)، وآفاق التصنيف (Outlook)، ومبررات التصنيف (Rationale). وفيما يلي عرض موجز لأبرز محتويات التقرير.

أولاً – النظرة العامة للتصنيف (Overview)

- تتوقع الوكالة اتساع عجز الموازنة العامة لدولة الكويت إلى نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021/20 مقارنةً بعجز يُقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020/19، مدفوعاً ذلك بانخفاض أسعار النفط، وتنفيذ قرار منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" بتخفيض كميات إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية "أوبك+" في أبريل 2020، والانعكاسات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا.
- وفي الوقت نفسه، تُقدّر الوكالة أن صندوق الاحتياطي العام المصدر الرئيسي للحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة لن يكون كافياً لتغطية هذا العجز بمفرده.
- أشارت الوكالة إلى أنه لم تظهر استجابة سياسية كافية وفي الوقت المناسب لمعالجة القيود الصعبة للموازنة العامة المتوقعة خلال الأشهر القادمة.
- وبناء على ما تقدم، قامت الوكالة بتأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (AA-) مع تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف من مستقرة إلى سلبية.

ثانياً - قرار التصنيف (Rating Action)

في يوم الجمعة الموافق 17 يوليو 2020 أجرت وكالة "ستاندرد آند بورز" مراجعة للنظرة المستقبلية للتصنيفات الائتمانية طويلة الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وتخفيضها من مستقرة إلى سلبية، مع تأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (AA-).

ثالثاً - آفاق التصنيف (Outlook)

- أشارت الوكالة بأن النظرة السلبية للتصنيف تعكس في المقام الأول وجهة نظرها بشأن المخاطر الناشئة عن ضغوط المالية العامة، المتمثلة بالنفاد المتوقع للمصدر الرئيسي لتمويل الحكومة "صندوق الاحتياطي العام"، في حين لم يتم لغاية الآن وضع ترتيبات بديلة لتمويل عجز الموازنة.
- أشارت الوكالة إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت على مدى العامين القادمين إذا بقيت الترتيبات المؤسسية في دولة الكويت تمنع الحكومة من إيجاد حل مستدام طويل الأجل بشأن احتياجاتها التمويلية. وفي ظل السيناريو الأصعب، قد تؤدي الاستجابة غير الكافية للسياسات إلى ترك دولة الكويت تواجه قيوداً مالية صارمة على الميزانية، مما قد يؤدي إلى تعديلات غير منظمة للإنفاق العام يُمكن أن تُلحق بالاقتصاد الكويتي أضراراً طويلة الأجل.
- أشارت الوكالة إلى إمكانية تخفيض التصنيف إذا ظلت جهود الإصلاح بطيئة، مثل تأخر إدخال الضرائب وتغييرات سوق العمل، وتدابير تنويع الاقتصاد، مما يزيد من الأعباء على مؤشرات المالية العامة وميزان المدفوعات لدولة الكويت في عام 2020. كما يُمكن تخفيض التصنيف الائتماني السيادي إذا انخفضت مرونة السياسة النقدية لدولة الكويت أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ، مع تعطل محتمل لطرق التجارة الرئيسية.
- أشارت الوكالة إلى إمكانية إعادة النظر في تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت من سلبية إلى مستقرة إذا عالجت السلطات الكويتية بسرعة قيود التمويل الفورية والمتوسطة الأجل، وإذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسات واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسسية، وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

رابعاً - مبررات التصنيف (Rationale)

- أشارت الوكالة إلى أنها تلاحظ أن رصيد صندوق الاحتياطي العام قد انخفض بشكلٍ مضطرد على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلا أن هذه العملية قد تسارعت في الأشهر الأخيرة إثر انخفاض أسعار النفط وانضمام دولة الكويت لاتفاقية (أوبك+) لخفض الإنتاج من النفط في مارس- أبريل 2020، مما أثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة.
- ذكرت الوكالة بأنه لم يتم بعد وضع سياسة تمويل مستدامة وطويلة الأجل، في حين لا تزال المخاطر على مصادر التمويل الحكومية قصيرة الأجل قائمة. وفي السنوات الماضية، عارض مجلس الأمة الكويتي تمرير قانون يسمح للحكومة بإصدار الدين العام. وقد يكون الاتفاق على تدابير سياسية رئيسية في عام 2020 أمراً صعباً، حيث ستجري الانتخابات البرلمانية المقبلة في شهر نوفمبر 2020. وترى الوكالة أن عدم التوصل إلى حل سريع للترتيبات التمويلية لدولة الكويت أمر يمكن أن يؤدي إلى العديد من النتائج الاقتصادية السلبية طويلة الأجل.
- بالرغم من أن الوكالة لا تتوقع أن يترتب على القضايا المتعلقة بالسيولة آثار فورية على خدمة الدين الحكومي (حيث يُسجل الدين الحكومي مستويات منخفضة تُقدّر بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2019)، إلا أنها تعتقد بأن الشروط التي ستمكّن دولة الكويت من النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية في المستقبل يمكن أن تتضرر سلباً.
- ومع ذلك، فإن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت لا يزال مدعوم بالمستويات المرتفعة من الاحتياطيات المالية والخارجية المتركمة. وأشارت الوكالة إلى أن تصنيفها الائتماني السيادي للدولة مُقيّد بِسمة التركيز (Concentrated Nature) في الاقتصاد، والضعف النسبي في القوة المؤسسية مقارنةً مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم. ويُشكّل قطاع النفط نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من الصادرات، ونحو 90% من الإيرادات المالية. ونظراً لهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط، تنظر الوكالة إلى اقتصاد الكويت على أنه غير متنوع.

الملف المؤسساتي والاقتصادي: انكماش عميق في الإنتاج في عام 2020 بسبب تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها في اتفاقية (أوبك+) والأثر المباشر لجائحة فيروس كورونا

- لا يزال اقتصاد دولة الكويت يعتمد على النفط الذي يمثل 90% من الصادرات والإيرادات الحكومية على حد سواء.
- تتوقع الوكالة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7% هذا العام، مع انكماش القطاعات النفطية وغير النفطية.
- لا يزال النظام السياسي صدامياً، وغالبًا ما يصل إلى طريق مسدود، وقد تخلفت الإصلاحات الهيكلية عن نظيراتها في السنوات الأخيرة.

● لا يزال اقتصاد دولة الكويت يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط، الذي يمثل ما يُقارب نحو 90% من الصادرات والإيرادات الحكومية. ويشكل قطاع النفط بشكل مباشر ما يقرب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسبة ستكون أعلى من ذلك إذا ما أخذت الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالقطاع النفطي في الحسبان. وأشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت تُعتبر ثامن أكبر منتج للنفط الخام في العالم، واحتلت المرتبة التاسعة بأكثر احتياطي للنفط في عام 2019. وبافتراض مستويات الإنتاج الحالية، ترى الوكالة بأن إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة تكفي لنحو 100 عام، في حين أن تكلفة الإنتاج هي من بين أدنى المستويات على مستوى العالم. ونظرًا لهذا التركيز الكبير، فإن الأداء الاقتصادي لدولة الكويت سيظل مرتبطًا بدرجة كبيرة باتجاهات الصناعة النفطية.

● ترى الوكالة أن آفاق صناعة النفط قد ضعفت كثيرًا منذ ظهور جائحة فيروس كورونا، وما تبع ذلك من انخفاض كبير في الطلب على السفر. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 30 دولار أمريكي للبرميل حتى نهاية العام، مقارنة بمتوسط سعر بلغ نحو 64 دولارًا في عام 2019. كما تتوقع الوكالة أن يشهد سعر النفط تعافيًا ليلعب نحو 50 و55 دولارًا للبرميل في عامي 2021 و2022 على الترتيب. وفي الوقت نفسه، توصلت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، إلى جانب العديد من منتجي النفط الآخرين مثل روسيا وكازاخستان وأذربيجان، من بين دول أخرى، إلى اتفاق في أبريل 2020 لخفض إنتاج النفط بغية دعم أسعار النفط. وللاتفاقية طبيعة مرحلية، حيث سيتم تنفيذ تخفيضات أكبر في الإنتاج في بداية الاتفاقية، وسيتبعها تخفيف تدريجي حتى تنتهي صلاحية الاتفاق في نهاية أبريل 2022.

• أشارت الوكالة إلى التزام دولة الكويت، بصفتها عضوًا في منظمة (أوبك)، بتنفيذ التخفيضات وفقًا للاتفاق المذكور أعلاه، وتفترض الوكالة بأن تواصل دولة الكويت الامتثال الكامل حتى انتهاء الاتفاقية في أبريل 2022. وبالتالي، تتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط كمية إنتاج الكويت من النفط الخام نحو 2.45 مليون برميل يوميًا في عام 2020، أي بانخفاض قدره 9% تقريبًا مقارنة بعام 2019، ونحو 2.42 مليون برميل يوميًا في عام 2021 نظرًا لاستمرار اتفاقية (أوبك+)، ومن ثم سيزيد الإنتاج ليصل إلى نحو 2.84 و 3.10 مليون برميل يوميًا في عامي 2022 و 2023 على الترتيب بفضل توقف التخفيضات الطوعية وتعزيز الطاقة الانتاجية في دولة الكويت، بما في ذلك عودة الإنتاج في المنطقة المشتركة مع المملكة العربية السعودية.

• توقعت الوكالة أن تؤثر جائحة فيروس كورونا بشكل مباشر على الاقتصاد الكويتي هذا العام، وذلك على غرار معظم دول العالم. وحتى الآن، أعلن رسميًا عن أكثر من 50 ألف إصابة بالفيروس، وبعد فترة من فرض القيود الواسعة النطاق على التجمعات وحظر التجول، تمضي السلطات الكويتية في تنفيذ خطة تدريجية لإعادة فتح الاقتصاد. وتتوقع بأن تكون هذه العملية بطيئة وتدرجية، وذلك في ضوء تأجيل أو إلغاء تخفيف التدابير في عدة مناسبات في السابق بسبب عدم انخفاض عدد الحالات الجديدة بما فيه الكفاية.

• تشير التوقعات الاقتصادية الأساسية للوكالة إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7% هذا العام. وترى الوكالة بأن هذا الانكماش سيمتد إلى القطاعات النفطية وغير النفطية، وسيكون واسع النطاق -إلى حد ما- من حيث مكونات الإنفاق العام، وتتوقع تراجع الصادرات والاستثمار والاستهلاك بنسبة تتراوح بين 5%-9% في عام 2020. وبعكس توقعات الوكالة لمعظم البلدان الأخرى، فإنها لا تتوقع انتعاشًا في دولة الكويت في العام القادم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار تخفيضات كميات الإنتاج وفق اتفاقية (أوبك+). ومع ذلك، ينبغي أن يتسارع الانتعاش اعتبارًا من عام 2022، ومن المتوقع أن يصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما يقرب من 7% خلال السنوات 2022-2023.

• أشارت الوكالة إلى أن النمو الاقتصادي في الكويت كان بطيئًا بالفعل حتى قبل ظهور جائحة فيروس كورونا، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 0.4% فقط في عام 2019، و 1.3% في عام 2018. وعلى هذا النحو، ستظل معدلات النمو في دولة الكويت أقل في المتوسط خلال الدورة الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى التي لديها مستوى مماثل من حيث التنمية الاقتصادية. وعلى خلفية

هذه الجائحة، أعلنت الحكومة عن تجديد جهود التكوين، حيث ينبغي استبدال العمال الوافدين بمواطنين كويتيين. ومن الصعب وضع نموذج للأثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، ولكن تقترض بأن تتم هذه عملية بشكل تدريجي ومن غير المتوقع أن يتغير الهيكل السكاني بسرعة كبيرة.

- أشارت الوكالة إلى أن الترتيبات المؤسساتية في دولة الكويت تتسم بمواجهات متكررة بين مجلس الأمة والحكومة، مما يجعل القرارات السياسية الهامة صعبة. فعلى سبيل المثال، لم يتم بعد إقرار قانون يسمح للحكومة بإصدار الدين العام بعد انتهاء صلاحية القانون السابق منذ أكتوبر 2017، في حين أن الترتيبات البديلة لمعالجة استمرار استنزاف صندوق الاحتياطي العام لم يتم اعتمادها رسمياً لغاية الآن. كما كانت هناك معارضة برلمانية لعدد من الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة. ونتيجة لذلك، تخلفت جهود الإصلاح في دولة الكويت عمومًا عن جهود الاقتصادات الإقليمية الأخرى في السنوات الأخيرة. وعلى العكس من ذلك، فقد أدخلت كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ضريبة القيمة المضافة بالفعل.

ملف المرونة والأداء: استمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام يُشكّل مخاطر، على الرغم من أن إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي يتجاوز ما نسبته 400% من الناتج المحلي الإجمالي.

- قَدّرت الوكالة صافي الأصول الحكومية العامة لدولة الكويت بنحو 440% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019، وبما يفوق ما تمتلكه جميع الدول المماثلة لها في التصنيف.
- ومع ذلك، فإن استمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام قد يعيق بشدة الموازنة العامة لدولة الكويت ويترك خيارات محدودة للتمويل.
- تتوقع الوكالة بقاء الدينار الكويتي مربوطاً بسلة عملات يُهيمن عليها الدولار الأمريكي.

- من وجهة نظر الوكالة، تواجه دولة الكويت مخاطر ناجمة عن النضوب المستمر لصندوق تمويل ميزانيتها الرئيسي "صندوق الاحتياطي العام"، ويُعتبر هذا الصندوق المكوّن الأصغر من صندوق الثروة السيادي الذي تُديره الهيئة العامة للاستثمار. ويتكون صندوق الاحتياطي العام من حيازات الحكومة في العديد من الشركات المحلية إلى جانب بعض المحافظ الاستثمارية والاستثمارات النقدية التي يُسمح

للحكومة باستخدامها لتمويل الميزانية العامة. على النقيض من ذلك، فإن صندوق احتياطي الأجيال القادمة أكبر بكثير ويهدف في المقام الأول لدعم الأجيال القادمة عندما ينفد النفط. وأشارت الوكالة إلى بقاء صندوق الاحتياطي العام المصدر الوحيد لتمويل عجز الموازنة منذ انتهاء قانون الدين العام في أكتوبر 2017.

- وفقاً لتقديرات الوكالة لكميات وأسعار النفط، من المتوقع اتساع عجز الموازنة العامة إلى ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/20 مقارنةً بعجز يُقدَّر بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2020/19. وأشارت الوكالة إلى أن كمية الأصول السائلة المتاحة حالياً في صندوق الاحتياطي العام ليست كافية لتغطية هذا العجز الكبير في الموازنة العامة.
- أشارت الوكالة إلى أن إصدار قانون الدين العام المُعدَّل والسماح بالاقتراض العام الجديد عملية سياسية صعبة. وفي هذا الشأن أعدت وزارة المالية في وقت سابق مشروع قانون جديد للدين العام وتم تقديمه رسمياً إلى مجلس الأمة، وتتطلع الوكالة إذا ما سيتم إقراره. وأخذاً بالاعتبار الانتخابات البرلمانية القادمة في نوفمبر 2020، لا تتوقع الوكالة إقرار قانون الدين قبل نهاية هذا العام.
- أشارت الوكالة إلى أنه وفي ظل غياب قانون الدين العام، تدرس السلطات الكويتية عدة بدائل قصيرة الأجل لمعالجة هذا الوضع، تشمل:

(1) دعم الوضع النقدي لصندوق الاحتياطي العام من خلال قيام صندوق احتياطي الأجيال القادمة بالشراء المباشر لبعض حيازات صندوق الاحتياطي العام من الأوراق المالية المحلية والإقليمية.

(2) خفض الإنفاق الحكومي، حيث أشارت الوكالة إلى أن حجم التخفيضات والإطار الزمني لتنفيذها لا يزال غير واضح لغاية الآن، ومن الملاحظ أن المبادرات المماثلة في السنوات الماضية قد واجهت تأخيرات مستمرة.

(3) اقتراض صندوق الاحتياطي العام من صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

- أشارت الوكالة إلى أن الحكومة قامت بدراسة إجراء آخر يتمثل بتعليق مؤقت لتحويل مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة البالغ 10% من إجمالي الإيرادات العامة، وربط أي تحويل مستقبلي بأداء المالية العامة بحيث لا يتم التحويل إلا في السنوات التي تُسجل بها الموازنة فوائض مالية. وفي هذا الصدد، أشارت الوكالة إلى تفهمها أن هذا الإجراء يُمكن أن ينطبق على السنة المالية الحالية والسنة المالية 2020/19 نظرًا لأن الحكومة لم تحوّل مخصصات الصندوق للسنة المالية الماضية، إلا أن اعتماد هذه المبادرة سيتطلب موافقة مجلس الأمة.
- أشارت الوكالة إلى أن الإصلاحات الهيكلية تتطلب جهودًا إضافية لضمان أداء الموازنة العامة بشكلٍ أكثر استدامة على المدى الطويل، بزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال ادخال الضرائب، وتحسين الإنفاق العام من خلال تقليل الدعوم الحكومية السخية وترشيد فاتورة الأجور والمرتبات.
- أشارت الوكالة إلى أن قيود تمويل الموازنة الحالية يعوق قدرة الحكومة على هندسة التحفيز المالي لمعالجة تداعيات جائحة فيروس كورونا. وأشارت إلى أن الاستجابة النقدية لدولة الكويت كانت تتماشى إلى حد كبير مع استجابة الدول الأخرى، إلا أن إجراءاتها المالية كانت محدودة نسبيًا، حيث بلغ الدعم الحكومي نحو 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- أشارت الوكالة إلى أنه بالرغم من أن صندوق الاحتياطي العام يتناقص باستمرار، إلا أن حجم إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي لا يزال كبيرًا جدًا وهو العامل الرئيسي الذي يدعم التصنيفات السيادية، كما لا توجد بيانات رسمية متاحة حول إجمالي الأصول الذي تُديره الهيئة العامة للاستثمار. علاوة على ذلك، يحظر القانون على الهيئة مناقشة الحجم الدقيق لممتلكاتها. ومع ذلك، هناك العديد من الطرق التي يُمكن من خلالها تقدير حجم صندوق الثروة السيادية بشكلٍ غير مباشر. وتشمل هذه الطرق تتبع الفوائض المالية التاريخية للموازنة العامة أو متابعة تدفقات الحسابات المالية الخارجية في ميزان مدفوعات الدولة، وهي بيانات مالية متاحة للعموم. ووفقًا للمنهجية الأخيرة، تُقدّر الوكالة إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي بأكثر من 400% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019. واستنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى البيانات المالية التي نشرتها وزارة المالية، تُقدّر الوكالة إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي بنحو 430% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019.
- أشارت الوكالة إلى أن التصنيف السيادي لدولة الكويت يعكس الأوضاع المالية والخارجية القوية للدولة. وتُقدّر الوكالة أن صافي الوضع الدائن الخارجي لدولة الكويت سيصل إلى نحو 600% من الناتج

المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2020، من بين أقوى الدول التي حصلت على نفس التصنيف الائتماني. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً بنحو 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 مقارنةً بفائض بنحو 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، مما يعكس أسعار النفط وديناميكيات كميات الانتاج. ومن المتوقع أن يُعاود رصيد الحساب الجاري تسجيل فائض بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023.

- تتوقع الوكالة أن يبقى سعر الصرف في دولة الكويت مرتبطاً بسلة عملات غير معلنة، يُهيمن عليها الدولار الأمريكي، وهو العملة التي يتم فيها تسعير ومعاملة غالبية الصادرات الكويتية. وحسب رأي الوكالة، نظام النقد الأجنبي الكويتي أكثر مرونة إلى حد ما من تلك الموجودة في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى التي تحافظ على ربط عملتها بالدولار الأمريكي وحده. ووفقاً لبيانات نهاية مايو 2020، بقيت احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي مستقرة ولم يُلاحظ أي زيادة في تحويل المقيمين إلى العملات الأجنبية.

- أشارت الوكالة إلى أن جائحة فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي سينشأ عنهما بعض المخاطر على البنوك الكويتية، خاصة فيما يتعلق بجودة الأصول. ومع ذلك، من الملاحظ أن النظام المالي الكويتي دخل الانكماش الحالي في وضع قوي نسبياً، مع انخفاض مستويات القروض غير المنتظمة (NPL's) إلى نحو 1.5%، ونسب مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة تتجاوز 200%، وتسجيل نسب قوية للرسملة.

2020/7/17